اهمية الاقتصاد المعرفي والاصلاح الاقتصادي ودورهما في مواجهة التحديات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1995-2019م) مع الاشارة الخاصة لقطاعين المالي والنقدي

Search title:
The importance of the knowledge economy and economic reform and their role in facing economic challenges in Libya during the period (1995-2019 AD)
With special reference to the financial and monetary sectors

إعداد:

الدكتور: الحسين الهادي عبد الله

alhoussin.alhadi@gmail.com

الملخص :

يهدف الإصلاح الاقتصادي الي تدليل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي لتحقيق مكاسب من الإيرادات النفطية اذا ما كانت القطاعات الاقتصادية تستجيب لسياسات الإصلاح الاقتصادي وانتهاج أسس الاقتصاد المعرفي لما لها من دور في الإصلاحات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للدولة الليبية، ولقد تم التوصل في هذا البحث الي العديد من النتائج التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح الاقتصادي في ليبيا ومنها القطاع المالي والنقدي حيث ابتث النتائج من خلال نموذج (ARDL) ان النموذج معنوي بين المتغيرات قي القطاع المالي والقطاع النقدي في ليبيا، في القطاع المالي ان معامل التحديد المعدل يساوي 0.97% مما يدل على ان النموذج دو جودة عالية وهناك تطابق بين الناتج المحلي الحقيقي والمقدر مما يؤكد قوة النموذج المقدر في القطاع المالي وفي القطاع النقدي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين وقوة النموذج المقدر بين الناتج المحلي وحجم النقود المتمثل في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا مما يدعم انه يمكن تطبيق

الإصلاح الاقتصادي في القطاعين المالي والنقدي مما سوف يتعكس على القطاعات الاقتصادية الأخرى في ليبيا.

الكلمات الافتتاحية: (الإصلاح الاقتصادي، المشكلات الاقتصادية، الاقتصاد القومي، الإيرادات النفطية، القطاعات الاقتصادية)

Research Abstract: Economic reform aims to clarify the economic problems facing the national economy in order to achieve gains from oil revenues if the economic sectors respond to economic reform policies and adopt the foundations of the knowledge economy because of their role in economic reforms to support economic growth and achieve prosperity for the Libyan state. It has been achieved in this research, there are many results through which economic reform can be achieved in Libya, including the financial and monetary sector, where the results are presented through the (ARDL) model. There is a significant difference between the variables in the financial sector and the monetary sector in Libya. In the financial sector, the adjusted coefficient of determination equals 0.97%, which indicates that the model is of high quality and there is a match between the real and estimated GDP, which confirms the strength of the estimated model in the financial sector and in the monetary sector, there is co-integration. Between the two variables and the strength of the estimated model between the domestic product and the volume of money represented by the money supply and the monetary base in Libya, which supports that economic reform can be implemented in the financial and monetary sectors, which will be reflected in other economic sectors in Libya

مقدمة:

يشير الإطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي في صحيح اللغة العربية الي جعل الشيء أكثر صلاحا وبالغة الانجليزية (The reform) أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه ، من ثم فأن الاصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه إما من الناحية الاقتصادية فقد عرفه Manual Gaitanis كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متوازنة على ما هو متاح من موارد ، وذلك من خلال أيجاد توليفه من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يتفاعل وتركيبته العرض الكلي، تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات واعتماد ايضا سياسات الاقتصاد الجزئي لتحسين كفأه

استخدام الموارد والتأكيد على ترسيخ أسس الاقتصاد المعرفي حتي يمكن دفع القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية الذي يهدف اليها برامج الاصلاح الاقتصادي.

إن الاصلاح الاقتصادي Economic reform يعني الاجراءات الاقتصادية اللازمة للحصول الي مستوي مرتفع من الكفاءة التنافسية من خلال تحقيق علاقة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته مما يؤدي الي تصحيح الاختلالات الاساسية في الاقتصاد وتحقيق التوازن الاقتصادي العام حيث ينطوي مفهوم الاصلاح الاقتصادي على إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الاجل الطويل والمتوسط من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي بإضافة الي اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية على المدي الطويل لغرض رفع كفاءة الانتاج وزيادته من أجل استفادة الاقتصاد لقدرته على النمو، وأيضا يقوم الاصلاح الاقتصادي على إعادة التوازن المستخدم بين العرض والطلب داخليا وخارجيا من خلال مجموعة المالية والنقدية واسعار الصرف أضافة الي تسهيل اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة تحرير السوق من أجل تشجي النمو الاقتصادي ، مما يشير الإصلاح الاقتصادي الي أعادة الهيكلة وإجراءات التغير اللازمة في النفقات والمدخرات والانتاج للوصول الي وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل إي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات راس المال

مشكلة البحث:

إن برامج الاصلاح الاقتصادي قابلة للتطبيق إذا صاحب ذلك بيئة تنموية ومعرفة شاملة ومتوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية في ليبيا، والمشكلة هي لماذا لم تسهم السياسات التي تم اتباعها ببرامج الاصلاح الاقتصادي في تنمية القطاعات الاقتصادية في ليبيا؟

هدف البحث:

يهدف البحث الي الاهتمام بالاقتصاد المعرفي لما له من دور إنجاح الإصلاح الاقتصادي ومن ثم دراسة المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي والعمل على علاجها، ويكون دور برامج الاصلاح الاقتصادي هي مساعدة الاقتصاد الليبي على تنويع أنشطته وهياكله المتاحة حتى يتراجع الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية، وبيان دور الاصلاح الاقتصادي في دعم القطاعات الاقتصادية المؤشر الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في نشر المعرفة من خلال دعم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لإظهار إجراءات وبرامج الاصلاح الاقتصادي وخاصة المدعومة من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنوك الدولية وتحقيق الاقتصاد المعرفي حتى تصبح برامج الاصلاح الاقتصادي أكثر فعالية.

فرضية البحث:

فرضية العدم: سياسات الاصلاح الاقتصادي المتبعة في ليبيا ليست ذات فعالية المطلوبة في التأثير على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

فرضية البديل: سياسات الاصلاح الاقتصادي المتبعة في ليبيا ذات فعالية المطلوبة في التأثير على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

أسلوب البحث: سوف يعتمد أسلوب البحث على الجانب التحليلي والوصفي للأثار برامج الاصلاح الاقتصادي على بعض أبرز القطاعات الاقتصادية في ليبيا.

اسباب اختيار موضوع البحث:

1) حاجة الدولة الليبية الي الاصلاح الاقتصادي وخاصة في ظل الظروف الحالية الذي يمر بها الاقتصاد الليبي
2) الوقوف على أهم الاصول والقواعد والاسس والسياسات التي توصلنا الي الاصلاح الاقتصادي
3) بيان الوسائل والطرق التي يجب اتباعها للوصول الي الاصلاح الاقتصادي
4) قلة دراسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاد الليبي
5) اهتمام القران لكريم والسنة النبوية بالإصلاح بشكل عام.

لإصلاح سبب للحصول على الأجر العظيم والثواب الجزيل من الله تعالى: قال الله تعالى ﴿ لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[النساء:114]،

دراسات سابقة: وقف الباحث على تسع دراسات في هذا الموضوع، وهي:

1. دراسة أبو عيادة وتوفيق (2021) تهدف الدراسة الي تعريق واقع الاقتصاد المعرفي في تطوير المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة للخروج منها بالمقترحات التي تساعد على

تطوير دور المؤسسات في إدارة المعرفة وتحقيق المأمول من الاقتصاد المعرفي، نتائج الدراسة وضع رؤية علمية لمواجهة معوقات ومشكلات الاقتصاد المعرفي

2. دراسة اسماعيل، وعبد المنعم (2018) تهدف الدراسة إلى ابراز الاصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين اصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخري للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تهدف الي دفع النشاط الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي تعيق قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو الشامل والمستدام، حيث شهد الاصلاح الاقتصادي في البلدان العربية زخما قويا ومتسارعا خلال فترة 2000- 2008م حيث قامت العديد من البلدان بالعربية بمواصلة التقيد ببرامج تصحيح الاقتصاد والاصلاح الهيكلي.

نتائج الدراسة:

- ❖ شهدت الفترة ما بين 2009- 2016م تغيرا في نمط السياسات الاصلاحية في البلدان العربية بحيث تم التركيز بشكل أكبر على التباين والسياسات الهادفة الي احتواء تأثير الصد مات الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان عربية في تلك الفترة وأترث بشكل كبير على أدائها الاقتصادي وعلى رأس هذه السياسات تدابير ضبط اوضاع المالية العامة وزيادة مستويات الكفاءة السياسات النقدية ونظم الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية.
- ❖ على الر غم من مسيرة الاصلاح الاقتصادي في البلدان العربية نلاحظ تبيث النمو في هذه البلدان.

3. دراسة الشبلي، والجابر (2022) تهدف الدراسة : الي تسليط الضوء على واقع الدولة الليبية في الدفع نحو اقتصاد المعرفة ، وتقديم مقترحات من شأنها تحول الدولة الليبية نحو الاقتصاد الجديد، نتائج الدراسة استقراء العديد من الدراسات وتوصلت الي نتيجة مفادها ان الدولة الليبية سعت جاهدة نحو الي الاقتصاد المعرفي لبناء اقتصاد قائم على تنمية مجموعة البحث والتطوير رغم اهمال مجموعة الحوافز الاقتصادية ناهيك على عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام المؤسسي ، كما توصلت الدراسة الي وجود العديد من الصعوبات لأجراء التقييمات التي تتناول قياس الاقتصاد المعرفي بالدولة الليبية .

4. دراسة الساعدي (2015) تهدف الدراسة: الي متابعة الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها العراق واتي لها دور في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحليل حالة العراق في

مجال جذب وتوظيف الاستثمار الاجنبي المباشر وبيان المعوقات التي تواجه هذه الحالة وايضا تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في ج الاستثمار الاجنبي المباشر.

نتائج الدراسة:

- ❖ انهجت السياسات العامة للدولة الي تشجيع جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر
- ❖ لازال الاستثمار الاجنبي المباشر يواجه الكثير من المعوقات
- ❖ يتميز العراق بقوة جاذبية كبيرة لاستثمارات الاجنبية
- ❖ ارتفاع نسبة البطالة في العراق
- ❖ زيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير
- ❖ ضعف الاصلاح المالي والمصرفي مما ينعكس سلبا على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

5. دراسة الفيتوري (2021) تهدف الدراسة: الي ابراز السياسات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الليبية دون وجود أهداف لتحقيق السياسات الاصلاحية. نتائج الدراسة: لم ترعي الحكومة ولا المصرف المركزي هو أن تخفيض قيمة العملة الدينار الليبي يجب ان يرافق مع برنامج اصلاحي شامل يتمثل في تفعيل ادوات السياستين المالية والنقدية لضبط الانفاق بالعملتين المحلية والاجنبية والسيطرة على عرض النقود ومحاربة الفساد في أجهزة الدولة ومنع الاحتكار وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وخصخصة القطاع العام هذا سوف يؤدي الي تنويع مصادر الدخل وكذلك استقرار الاسعار وتخفيض البطالة.

6. دراسة العزاوي (2009) تهدف الدراسة: من خلال صحة الفرضية التي تحقق الاتي:

- ❖ التعريف ببرامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودراسة أهم الاهداف والمبررات لهذا البرنامج.
- ❖ تحليل الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية في البلدان المختارة.
- ❖ تقييم أثار هذه البرامج على التنمية البشرية والنتائج التي توصلت اليها تلك البلدان المختارة بعد تصنيفها لهذه البرامج.

نتائج الدراسة:

- ❖ تترتب على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية مجموعة من الاثار الاقتصادية والاجتماعية وان تلك الاثار في الغالب سلبية وخصوصا في المدي القصير
- ❖ تتضمن السياسة المالية وفق برامج الاصلاح الاقتصادي عن التليل من الانفاق الحكومي وترشيده عن طريق إزالة الدعم وتثبيت الاجور والغاء لتحويلات لمنشأة القطاع العام وتقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص.
- ❖ تعاني معظم الدول النامية من نقص شديد في الموارد المالية ويعود هذا الوضع الي العجز الداخلي.
- ❖ تترتب على سياسات الاصلاح الاقتصادي أثر هام وفاعل على التنمية البشرية وذلك تكون هذه السياسات أحد الشروط الاساسية لصنع التنمية البشرية.
- ❖ إن نجاح الاصلاح الاقتصادي أو اخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الاداري الذي يتولى الاشراف على تطبيق سياسات الاصلاح وتنقيدها.

7. دراسة النجفي وسلطان (2009) تهدف الدراسة:

- ❖ الي تطبيق السياسات الانكماشية قصيرة المدي التي تهدف الي خفض الطلب المتنامي والهمل على احتوائه بغية الموازنة بين الاستيعاب المحلي (جانب الطلب) مع جهة المنتج من السلع والخدمات (جانب العرض) من جهة أخري، حتى تحقق العديد من الاهداف في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والعمل على توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات.
- ❖ التركيز على سياسات التكيف الهيكلي التي تتناول جانب العرض من خلال زيادة المنتج من السلع والخدمات لا تتحقق ذلك الا في المدي الطويل.
- ❖ العمل على تمكين المنتج المحلي من منافسة نظيره العالمي ودخوله الاسواق العالمية من أجل زيادة الصادرات لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- ❖ مفهوم الاصلاحات الاقتصادية تشير الي تلك الحزم من السياسات الاقتصادية المقدمة من قبل الصندوق والبنك الدوليين
- ❖ هناك اختلاف في طرق التحليل والمنهجيات المتبعة لبيان أثر الاصلاحات الاقتصادية في الفقر، وليست ثمة اتفاق تامك على نموذج معين يحدد جميع الاهداف.
- ❖ الاثار الاقتصادية لتطبيق البرامج في البلدان النامية تكون من نتائجها مختلفة من الاثار التي تحدثها في البلدان ذات الاسواق الناشئة بسنن اخلاف التنمية الاقتصادية.

8. دراسة رشيد (2009) تهدف الدراسة الي ابراز الاثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في مصر وذلك بأمرين هو انخفاض الدخل جراء فقدان الوظائف وصعوبة الحصول على فرص العمل، والثاني زيادة تكلفة المعيشة نتيجة ارتفاع الاسعار، نتائج الدراسة: هو معالجة الحكومة المصرية اجراءات عددية للتخفيف من هذه الاثار اعتمدت فيها على كفاءة الدخل والثروة وتقليل الاثار الضارة المؤثرة بالفئة العاملة هو مستوي توزيع الدخل المحلي، وتدهور مستوي المعيشة لهذه الفئة.
9. دراسة كامل (1997) تهدف الدراسة الي مناقشة برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي والهيكلي التي تتبنها بعض الدول العربية وما يوجهها من أثار هذه السياسات والدروس المستفادة منها، مقارنة بما تم من تجارب عالمية في هذا المجال.

نتائج الدراسة:

- ❖ إن أعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الحكومية عن طريق فرض قيود متشددة على ميزانياتها فالآن هذا الأمر يتطلب فرض الامتثال الضريبي والاقلال من الاعانات والائتمانيات الموجهة.
- ❖ وجدنا إن أكثر الدول معاناة من أكبر انخفاضات في الناتج هي التي تتسم باقل معدلات البطالة.
- ❖ تميل معدلات البطالة الي الارتفاع بدرجة أكبر في الدول الاكثر تقدما في عملية الاصلاح الاقتصادي
- ❖ إ أحد التحديات التي توحة دول التحدي الاقتصادي هو التأكد من مؤشر الموارد الازمة لتمويل الاستثمار حيث تعاني هذه الدول في الانخفاض من معدل الادخار.

خطة البحث:

اولا: مفهوم واهداف ومبررات الاصلاح الاقتصادي

تانيا: برامج الاصلاح في بعض القطاعات الاقتصادية

ثالثا: أهم السياسات الاصلاحية في بعض القطاعات الحيوية في ليبيا

رابعا: أهمية الاقتصاد المعرفي في دعم الإصلاح الاقتصادي

خامسا: الإصلاح الاقتصادي في مجال المالي والنقدي في ليبيا

اولا: مفهوم واهداف ومبررات الاصلاح الاقتصادي:

1) مفهوم الاصلاح الاقتصادي: يقصد بالإصلاح الاقتصادي بأنه الجهود المدروسة التي تبدلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وأن الاصلاح الاقتصادي ربما يفهم على أنه وجود اختلالات ومشكلات تحتاج الي برامج لتصحيحها واصلاح الخلل بها، وعلى رأس هذه المشكلات المديونية وارتفاع معدلات التضخم واختلال الهياكل الانتاجية وضعف الانتاجية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

2) أهداف الاصلاح الاقتصادي:

أ- دفع معدلات النمو الحقيقي

ب- التشغيل وخلق فرص حقيقية بتخفيض معدلات البطالة

ت- الضبط المالي وخفض عجز الميزانية العامة للدولة

ث- رصد الاحتياطي من النقد الاجنبي ورفع نسبة الاحتياطي من النقد الاجنبي

ج- ضبط واستقرار الاسعار وخفض معدلات التضخم

ح- زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

3) مبررات ودوافع الاصلاح الاقتصادي: لقد أظهرت تقارير الامم المتحدة من أن اقتصاديات الدول النامية قد أصابها الكثير من التردي والتدهور نتيجة لس استخدام السياسات الاقتصادية ودخول الدول النامية في دوامة الحروب والصرعات لفترة طويلة، مما دفع الكثير من الدول الي الاستدانة من المؤسسات الدولية التي فتحت الاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد الوطني ويعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي عانت من تلك الظروف ويمكن ابراز المبررات ودوافع للإصلاح الاقتصادي على النحو الاتية:

أ- ضعف القاعدة الانتاجية نتيجة قصور الاقتصاد

ب- ارتفاع معدلات التضخم

ت- زيادة الاختلالات في ميزان المدفوعات

ث- تقييد الحكومة لأسعار الصرف

ج- زيادة الواردات وانخفاض الصادرات

ح- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على النمو

خ- تنامي الدين الخارجي

د- تدخل الدولة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي (م. حيدر عليوة شامي الساعدي: سنة 2015م، ص 72-73

ثانيا: برامج الاصلاح في بعض القطاعات الاقتصادية:

تمثل برامج الاصلاح الاقتصادي طرق متكاملة من سياسات الاصلاح الاقتصادي الكلي ليتم تنقيده في المدي القصير والمتوسط والطويل تنظم تلك البرامج عدد من السياسات التي تهدف ادارة كل مكن الطلب والعرض الكلي بهدف احتواء العجز وتحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو.

اصلاحات السياسة المالية: تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن تلعب دورا مهما في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل من خلال عدد مكن الاليات منها زيادة الانفاق على البيئة الاساسية واستخدام ادوات السياسة المالية لتحقيق عدالة توزيع الدخل وأن بمقدور ادوات السياسة المالية أن تسهم ايجابيا في الحد من البطالة والفقر من خلال ضمان ديناميكية اسواق العمل وأن السياسة المالية المنضبطة تساعد على احتواء وتكلفة الدين العام وضبط الضغوط التضخمية ودعم النمو الاقتصادي وأن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي الي زيادة الايرادات الحكومية ودعم الموازنة العامة للدولة ، وايضا تعمل الاصلاحات الملية على دعم الاستقرار الاقتصادي للازم لدفع النمو من خلال سياسات الانضباط المالي وأن سياسة الاصلاح المالي للإيرادات العامة والانفاق العام يمكن ان يحدث تسارعا في معدلات النمو وتحقيق خفض الانفاق الاستهلاكي الحكومي وزيادة الايرادات العامة لتدعيم النمو الاقتصادي.

الاصلاحات النقدية: أن دور الاصلاحات للسياسات النقدية تمثل في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تأثير السياسة النقدية على مستويات الاسعار المحلية وعلاقة اصلاح السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي من خلال تحفيز المعروض النقدي في الاجل القصير وتحقيق الاستقرار

السعري حيث تقدم السياسة النقدية بتوفير بيئة محفزه للنمو الاقتصادي في الاجل الطويل وذلك بتدعيم الاستهلاك والاستثمار

الإطار العام للإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي

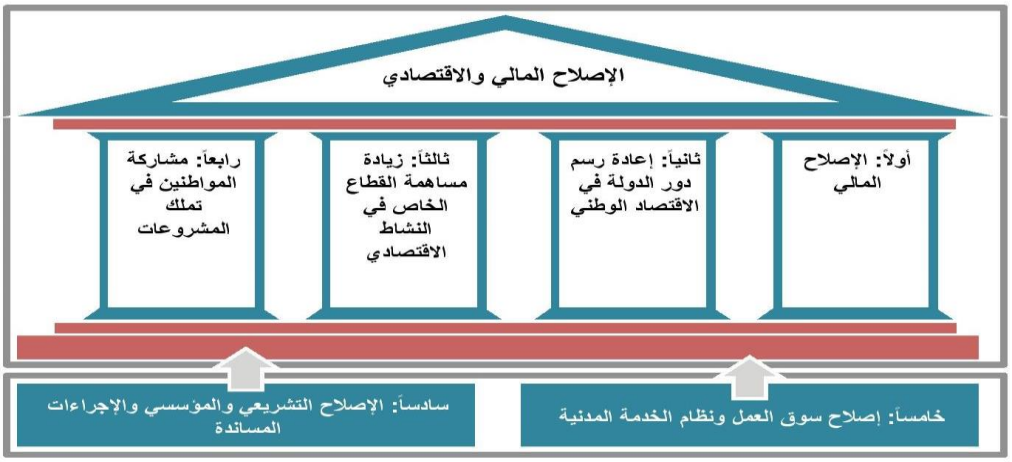

الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي - المدى المتوسط صفحة 4

إصلاحات سعر الصرف: يعد سعر الصرف متغير نقدي بالأساس يؤثر على النمو من خلال قنوات التجارة الدولية والاستثمار والانتاجية وتشير تجربة دول امريكا اللاتينية الي احتواء العجز في ميزان المدفوعات الجارية يأتي على رأس صانعي السياسات، لذا تعد مرونة اسعار الصرف من أهم الركائز لمواجهة الصدمات الخارجية ففي حالة حدوث صدمة خارجية فأن استجابة سعر الصرف لهذه الصدمة يكون أقل السياسات كلفة بالنسبة لاقتصاد ويعد أقل تأثير على الضغوط التضخمية وتعتبر سياسة سعر الصرف المرنة أكثر مساهمة في دعم النمو وبذلك تثبيت الاصلاحات يوجد علاقة طويلة الاجل بين التعديلات في سياسة سعر الصرف والنمو طويل الامد.

الاصلاحات الهيكلية: تضم الاصلاحات الهيكلية جزء من السياسات التي تؤثر بالأساس على جانب العرض الكلي في الاقتصاد حيث تشتمل الاصلاحات الهيكلية تدابير التحير الاقتصادي والخصخصة والانفتاح الخارجي وتحرير التجارة الدولية واصلاحات تطوير الاسواق المال واسواق العمل واسواق المنتجات حيث توضح أن أهمية الاصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي ولاسيما في الاجل الطويل، وان الاصلاحات المؤسسية وتحرير التجارة تأتي في مقدمة الاصلاحات الهيكلية وايضا اصلاحات التحرر الاقتصادي والخصخصة من شأنها دعم النمو الاقتصادي أن الاصلاحات التي تخص الانفتاح الاقتصادي كانت أكثر من غيرها اهمي للإصلاحات الهيكلية على النمو الاقتصادي في كل الامدين القصير والطويل ثم يأتي اخيرا إصلاحات أسواق العمل لدوره في تحسين الحوافز

الانتاجية ورفع كفاءة الاليات السعرية وتوفير الحوافز لدي المنتجين لرفع مستويات الانتاج واصلاحات اسواق المنتجات لتقليل القيود المفروضة على مستويات المنافسة والدخول والخروج من اسواق السلع والخدمات وبذلك يجب سابقا لتنقيد اصلاحات سوق العمل لتخفيف الاثر السلبي الناتج من التكلفة المرتبطة بإصلاحات اسواق العمل.

الاصلاحات المؤسسية: يقصد بالمؤسسات مجموعة من القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على انفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل بين اركان البيئة المؤسسية وتعد الاصلاحات المؤسسية علاقة بالنمو الاقتصادي وذلك بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الاصعدة منها حماية حقوق الملكية والحوكمة والحرية السياسية والجهاز الحكومي ، أن لإصلاحات المؤسسية قد تلعب دورا في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي وزيادة قدرة القطاع المالي على فتح الائتمان وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي أن تحسين البيئة المؤسسية وتفعيل دورها في حفز أليات السوق بما في ذلك سياسة حماية الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار وتحسين معدلات الادارية للحكومة ، ترتبط الاصلاحات المؤسسية بكلفة المجالات التي من شأنها خفض تكلفة المعاملات وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والحوكمة في أي مجتمع، وتشمل الاصلاحات المؤسسية على مجموعة من الاصلاحات الفرعية التي تستهدف خفض تكلفة المعاملات وتسيير اجراءات ممارسة الاعمال وتصفية المشروعات المتعثرة وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المستثمرين وتوفير الائتمان وحل النزعات وضمان حقوق المتعاملين بشكل عام وتبسيط المعاملات على الجهاز الحكومي وبالتالي تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي الهدف المهم للإصلاحات في هذا القطاع. (إسماعيل وعبد المنعم، 2018،ص 24-23)

ثالثا: أهم السياسات الاصلاحية في بعض القطاعات الحيوية في ليبيا:

1) برنامج الاصلاح في الانفاق العام: ان دور تعزيز الشفافية بعد اتخاذ إجراءات شبة مالية سيسمح بتحسين فاعلية تحديد الاولويات للأنفاق العام وتعد حجم الاعانات الضمنية كبير حيث تلعب في عام 2003م 18.5 % من اجمالي النفقات الحكومية و اي ما يعادل 7% من الناتج المحلي الاجمالي وان حجم كلفة الاعانات الضمنية بليبيا للقطاع الطاقة بنحو 37% من الناتج المحلي الاجمالي مما يتأثر به توزيع الدخل الذي ينبغي اعادة تقييم اللامركزية بما يحقق رفع مقدرة الادارات المحلية في تحصيل عائداتها وخلق حوافز للانضباط المالي والاستخدام الكفو للموارد وبذلك يمكن زيادة تكلفة الانفاق العام من خلال تشجيع

المنافسة في تقديم الخدمات العامة من قبل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. (التقرير الاقتصادي : مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، 2006ن ان الحديث عن اصلاح النفقات العامة يجب الا ينحصر في مجال تقليص الانفاق العام من ناحية الارقام فقط، وانما يجب ان تتطلب جهود الاصلاح في موضوع هيكلة الانفاق العام اولا ثم العمل على توجيهه نحو المجالات التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسؤال هو هل سيتم استهداف الانفاق الجاري أم الانفاق الاستثماري من هذه العملية، وتشير التجارب في العديد من الدول ان استهداف كلاهما الا ان تصيب الانفاق الاستثماري في الحد من التوسع كان الكابر للأسباب عديدة منها الالتزامات على الحكومة لابد من القيام بها لأسباب اجتماعية وانسانية وسياسية مثل الاجور والمرتبات كما خفض الانفاق الجاري في كثير من المجالات يؤدي الي الاضرار بالطبقات الفقيرة كتقليص الدعم على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم في الوقت الذي يطلب فيه تخفيض معدلات الفقر والبطالة.

2) اصلاح العجز في الميزانية العامة:

تقتضي عادة عملية اصلاح بالعجز في الميزانية العامة دراسة اوضاع المالية العامة من ايرادات ونفقات عامة وغالبا ما تشكل مشكلة الموارد العامة لاسيما الضعف الشديد في الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، والناجمة عن تخلف النظام الضريبي ومن سوء الادارة وكثرة الاعفاءات السبب الجوهري في تفاقم العجز يقابلها الافراط الواسع في الانفاق العام ففي الدول النفطية مثل ليبيا على سبيل المثال يتم

الاستفادة بالإيرادات النفطية لتعويض بعض النقص الحاصل في الموارد الا ان هذا الجانب يخضع لحالة عدم الاستقرار الناجمة عن التقلبات في اسعار النفط العالمية مع انها ايرادات الثروة الناضبة.

3) **اصلاح الايرادات العامة:** تشكل الايرادات العامة القيد الرئيسي على الانفاق العام من خلال ما توفره من مصادر مالية لهذا الانفاق ، كما انها تمثل احدي مظاهر التد خل الحكومي في النشاط الاقتصادي لما يحكمه مؤشر نسبة الايرادات العامة الي الناتج المحلي الاجمالي وحقيقة القول انه لابد من تقليص نسبة الاعتماد على الايرادات الاستثنائية القروض الي ادني ممكن لأنها تمثل احد اسباب العجز في الميزانية العامة ، لذا تبقي الايرادات

الضريبية المباشرة وغير المباشرة فوائض القطاع العام وان الايرادات النفطية و هي ايرادات غير مستقرة لذا لابد من التركيز علي الايرادات الأخرى الثابتة والمستمرة في تمويل الانفاق العام على المدي المتوسط والطويل والذي يعد القطاع العام المصدر الاساسي لها سواء من خلال فوائضه الاقتصادية او من خلال الحصيلة الضريبية.

4) اصلاح القطاع المصرفي:

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل ادارة المخاطر ، نجد من الضروري التطرق الي موضوع الاصلاح المصرفي كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال تحديد ابرز اوجه الضعف والاختلال التي يعاني منها هذا القطاع في العديد من الدول النامية ومحاولة وضع الحلول عبر برنامج الاصلاح المصرفي يسهم في رفع قدرات هذا القطاع للقيام بدوره في عملية التنمية حيث ان القطاع المصرفي يتعرف الي مجموعة العمليات الشاملة او المستمرة التي يتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانيين والتشريعات بحيث تساهم جميعا في زيادة حجم الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي يفترض ان يتعكس ايجابيا على كثافة القطاعات الاقتصاد الوطني اذا ان الاصلاح المصرفي الشامل يتطلب اولا اصلاحا واضحا في السياستين المالية والنقدية وهو ما أكدته اتجاهات صندوق النقد والبنك الدوليين حيث يركز ان على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات الاقتصادية محددة تنصب جميعا على تحقيق صلاح مصرفي باستخدام الأدوات المالية والنقدية . (الساعدي، ص 74-75)

رابعا: أهمية الاقتصاد المعرفي في دعم الإصلاح الاقتصادي:

ان اقتصاد اليوم هو الاقتصاد الذي تكون قيه المغرقة تأخد حيز كبيرا في تكوينه ونهوضه اقتصاد يستند الي الذكاء والخبرة والابداع اقتصاد ينمو ويتطور بسرعة هائلة الاقتصاد الجديد يعطي انطباعا واضحا

يتناسب مع كل ما ينطوي عليه من تغيرات في التجارة والاتصالات والتمويل والإدارة والنمو الاقتصادي ومساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في التجارة الالكترونية وتوجه الاستثمارات الاقتصادية وارتفاعها قي تكنولوجيا المعلومات ولذلك انخفاض التكاليف الإنتاجية ، ان الإنسانية خلال تاريخها تمر بمراحل تنمو فيها المعرفة وتتطور وتحسين تنظيم المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهو في جوهرة تحول المعلومات الي سلعة مهمة في المجتمع بعد تحول المعارف العلمية من شكلها الرقمي الجامد الي شكل رقمي يساهم في العملية الإنتاجية والخدمية ان استخدام التكنولوجيا المعلومات سوف يعمل على النهوض بروح المنافسة وتطويرها ورفع مستوي الإنتاجية وخلق النمو الاقتصادي وبالتالي اكتساب فوائد اقتصادية واجتماعية وحتي يمكن تحقيق هذه الفوائد لابد من إرساء الأسس التالية:

1) إصلاحات اقتصادية لتدعيم فعالية الإنتاج والابداع والمنافسة
2) استثمار مزايا وفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3) تطوير الموارد البشرية لأجل الاستجابة لمتطلبات عصر التكنولوجيا والمعلومات
4) توفير إمكانية التمتع بالنفاد الي شبكات المعلومات عصر الاتصالات لكل فرد
5) تطوير حاضنات لثقافة عصر المعلومات والاتصالات، ان الاقتصاد المستند الي المعرفة واستعمالاتها المتعددة يقوم بإنتاج المنافع الاقتصادية ان الاقتصاد المعرفي (طعان، 2015)، ان الاقتصاد المعرفي يختلف عن الاقتصاد التقليدي من حيث طبيعة مشكلة الندرة حيث ان هذه المشكلة غير موجودة في الاقتصاد المعرفي ولا يعاني منها.

أهم سمات الاقتصاد المعرفي في دعائم الإصلاحات الاقتصادية:

يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة مما تساعد على تحقيق إصلاحات اقتصادية أسرع

1) مرونة فائقة والقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها
2) الاقتصاد المعرفي يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصادات
3) الاقتصاد المعرفي يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية
4) لا توجد موانع للدخول اليه ولا توجد أبواب مغلقة عليه بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل
5) الاقتصاد المعرفي له مجالات قي خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة. (الشمري، 2012)

خامسا: الإصلاح الاقتصادي في مجال المالي والنقدي في ليبيا:

باستخدام نموذج ((ARDL القياسي في السياسات النقدية والضريبية في ليبيا وبالإصلاح المالي والنقدي يمكن ان يكون له مردود إيجابي على اصلاح بقية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ومن خلال النتائج يمكن احداث الإصلاح الاقتصادي في ليبيا وهي كتالي:

- ❖ الاقتصاد المالي: باستخدام نموذج (ARDL):
  - تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، فكانت النتائج كما بالجدول (1)

جدول (1)

نتائج تقدير نموذج ARDL لا ثر الايرادات الضريبية

وتنمية التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: LOGY
Method: ARDL
Date: 08/10/23 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGX1 LOGX2
Fixed regressors: DAMMY2008 DAMMY2015 C @TREND
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL (1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.152045	0.100966	1.505906	0.1516
LOGX1	0.485204	0.064330	7.542473	0.0000
LOGX1(-1)	-0.342961	0.058555	-5.857072	0.0000
LOGX2	0.216481	0.039438	5.489202	0.0000
DAMMY2008	-0.335551	0.089150	-3.763897	0.0017
DAMMY2015	0.768576	0.175624	4.376254	0.0005
C	7.310459	0.882704	8.281890	0.0000
@TREND	-0.026416	0.004160	-6.350611	0.0000
R-squared	0.956281	Mean dependent var		11.65644
Adjusted R-squared	0.937154	S.D. dependent var		0.285730
S.E. of regression	0.071630	Akaike info criterion		-2.173395
Sum squared resid	0.082094	Schwarz criterion		-1.780710
Log likelihood	34.08074	Hannan-Quinn criter.		-2.069216
F-statistic	49.99591	Durbin-Watson stat		1.653446
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ ان مستوى المعنوية المشاهد (p-value=0.000000) للنموذج كانت أصغر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على ان النموذج ككل معنوي، كذلك معامل الانحدار للإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والحد الثابت C والاتجاه العام TREND كانوا معنويين احصائياً. ايضاً، R-squared=0.956281 مما يعني ان كلا من الايرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي استطاعا ان يفسرا ما قيمته 0.96 من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي والباقي 0.04 يعزى لعوامل اخرى منها الخطأ العشوائي. كذلك نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.937154)، مما يدل على ان النموذج المقدر ذو جودة عالية.

- : بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلوا النموذج المقدر من المشاكل القياسية خوفاً من ان تكون المعنوية وهمية:

1) مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من اجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (2)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.230488	Prob. F(2,14)	0.7971
Obs*R-squared	0.765054	Prob. Chi-Square(2)	0.6821

من خلال الجدول (2)، نلاحظ ان قيمة (p-value =0.7971) أكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

2) مشكلة عدم تبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (3):

جدول (3)

اختبار مشكلة عدم تبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000207	Prob. F(1,21)	0.9887
Obs*R-squared	0.000227	Prob. Chi-Square(1)	0.9880

من خلال الجدول (3)، نلاحظ ان قيمة (p-value=0.9887) أكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

3) مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالجدول (4)

جدول (4)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

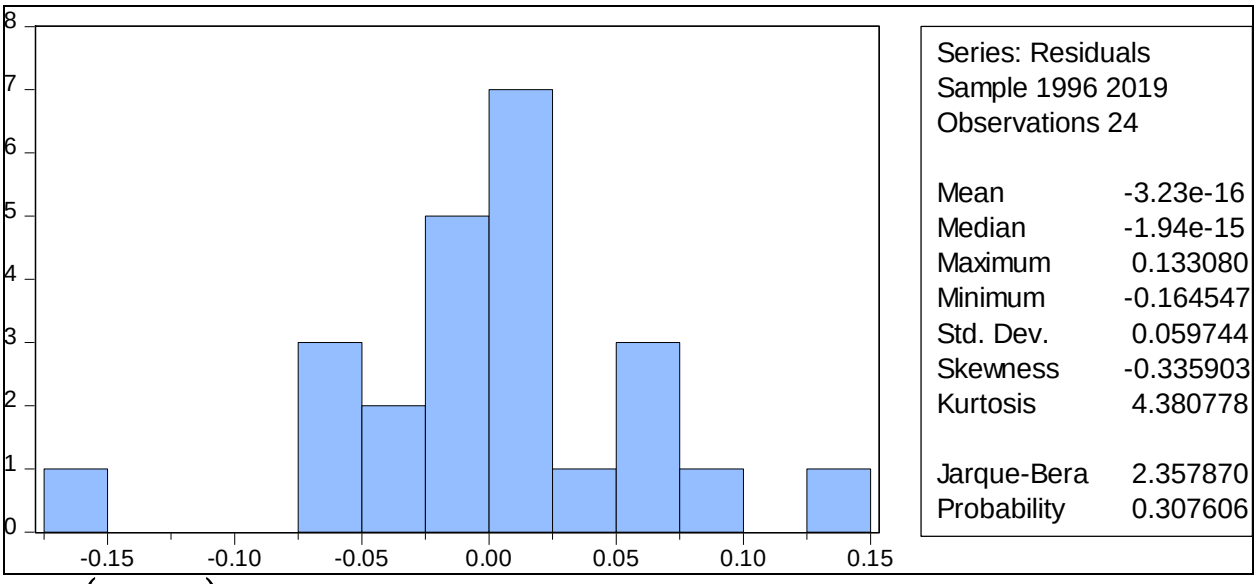

من خلال الجدول (4) نلاحظ ان (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت أكبر من $(\alpha = 0.05)$، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على ان البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

4) مشكلة الازدواج الخطي:

تم استخدام اختبار Variance Inflation Factorsللتحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، فكانت النتائج كما بالجدول (5):

جدول (5)

اختبار مشكلة الازدواج الخطي للمغريين المستقلين

Variance Inflation Factors
Date: 08/10/23 Time: 11:35
Sample: 1995 2019
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOGY(-1)	0.010194	6480.169	3.767992
LOGX1	0.004138	891.8084	4.826068
LOGX1(-1)	0.003429	732.2347	4.292859
LOGX2	0.001555	577.4980	9.812682
DAMMY2008	0.007948	1.548988	1.484446
DAMMY2015	0.030844	6.011383	5.760909
C	0.779167	3644.583	NA
@TREND	1.73E-05	16.52314	3.877879

من خلال الجدول (5)، نلاحظ ان قيمة VIF للمتغيرين كانت أصغر من 10، مما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرين.

- : استخدام اختباري (CUSUM), (SUSUMQ)، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية اخرى وبالأخص معلمات العلاقة طويلة وقصيرة الاجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:

شكل (1)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

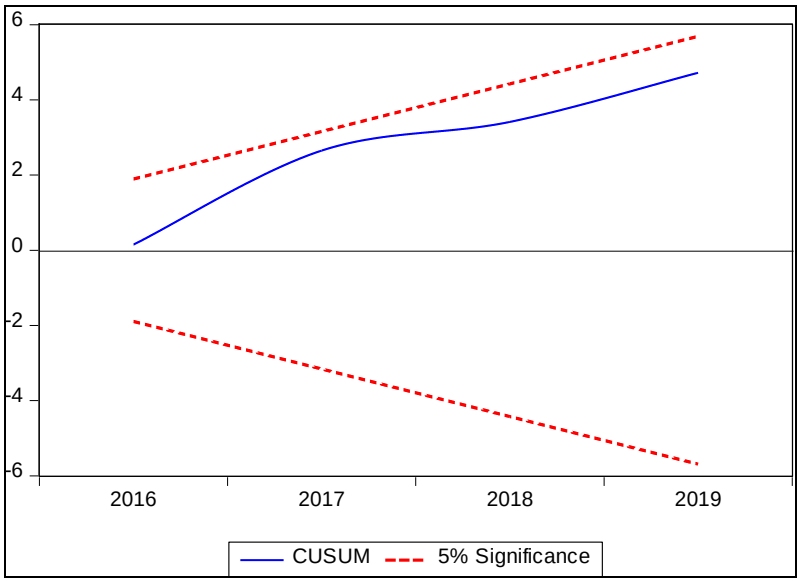

شكل (2)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المثالية (SUSUMQ)

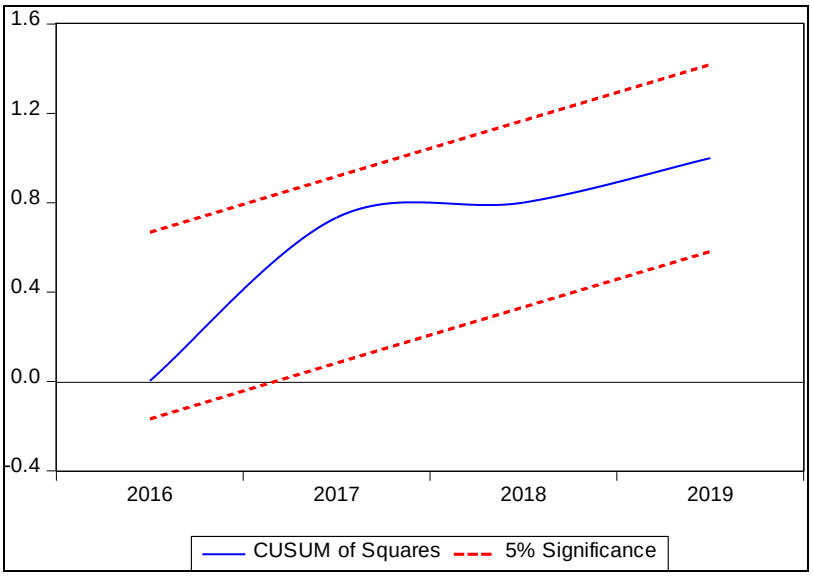

من خلال الشكلين (2، 3)، نلاحظ ان الشكل البياني للاختبارين قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وبصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المتتالية (SUSUMQ).

من خلال نتائج السابقة، يمكن ان نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا عن الفترة من 1995 إلي 2019 . والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي التالي:

$$\widehat{Logy} = 0.152044924432*LOGY(-1) + 0.485204493308*LOGX1 - 0.342960754586*LOGX1(-1) + 0.216480735891*LOGX2 - 0.335550998009*DAMMY2008 + 0.768575670086*DAMMY2015 + 7.31045904159 - 0.0264156049886*@TREND \quad (1)$$

من اجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي Logy، والمتغير التابع المقدر $\widehat{Logy}$. تم تمثلهما بيانياً فكانا على الشكل:

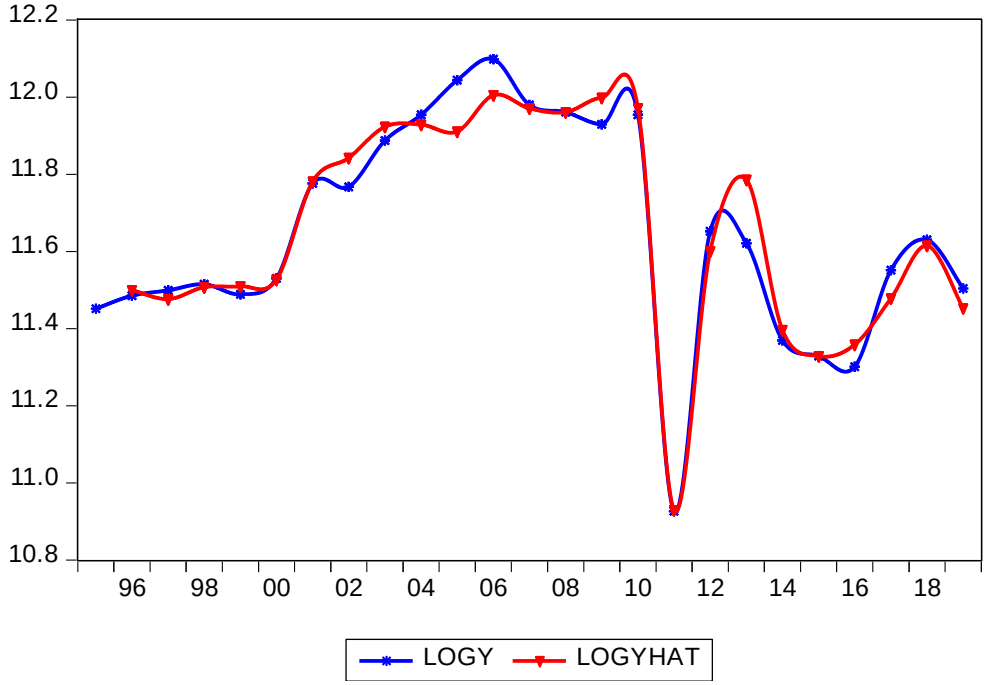

والذي من خلاله نلاحظ انه هناك شبه تطابق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Logy والناتج المحلي الإجمالي المقدر $\widehat{Logy}$ ، مما يؤكد قوة النموذج المقدر.

- نتائج الدراسة:

هناك علاقة سببية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا عن الفترة من 1995 إلى 2019م.

❖ الاقتصاد النقدي: باستخدام نموذج (ARDL):

نجد ان المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الاول، لهذا فإن الاسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى ام الفرق الاول ام مزيجاً من الاثنين.

جدول (1)

نتائج تقدير نموذج ARDLلاثر(Logx)على Logy

Dependent Variable: LOGY
Method: ARDL
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGX
Fixed regressors: DAMMY2011 C @TREND

Number of models evalulated: 3

Selected Model: ARDL(1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGY(-1)	0.339601	0.125435	2.707376	0.0155
LOGX	-0.223198	0.354571	-0.629489	0.5379
LOGX(-1)	0.915787	0.560445	1.634037	0.1218
LOGX(-2)	-1.176967	0.366517	-3.211224	0.0054
DAMMY2011	-0.684980	0.160718	-4.262013	0.0006
C	11.89387	2.589417	4.593259	0.0003
@TREND	0.053350	0.023348	2.284990	0.0363
R-squared	0.859642	Mean dependent var		11.66390
Adjusted R-squared	0.807008	S.D. dependent var		0.289752
S.E. of regression	0.127291	Akaike info criterion		-1.038898
Sum squared resid	0.259246	Schwarz criterion		-0.693313
Log likelihood	18.94733	Hannan-Quinn criter.		-0.951985
F-statistic	16.33237	Durbin-Watson stat		1.968026
Prob(F-statistic)	0.000005			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ ان مستوى المعنوية المشاهد (p-value=0.000005) للنموذج كانت اصغر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على ان النموذج ككل معنوي كذلك معامل الانحدار للمعلمةLogx والحد الثابتC والاتجاه العام TREND كانوا معنويين احصائياً. ايضاً، R-squared=0.859642مما يعني ان حجم النفوذ استطاع ان يفسرا ما قيمته 0.86 من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي والباقي 0.14 يعزى لعوامل اخرى منها الخطأ العشوائي. كذلك نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.807008)، مما يدل على ان النموذج المقدر ذو جودة عالية.

- : بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلوا النموذج المقدر من المشاكل القياسية خوفاً من ان تكون المعنوية وهمية:

1) مشكلة الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Testمن اجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (2)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.063734	Prob. F(2,14)	0.9385
Obs*R-squared	0.207523	Prob. Chi-Square(2)	0.9014

من خلال الجدول (2)، نلاحظ ان قيمة (p-value =0.9385) اكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي غير مرتبطة ذاتياً.

2) مشكلة عدم تبات التباين:

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (6):

جدول (3)

اختبار مشكلة عدم تبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.939704	Prob. F(1,20)	0.3439
Obs*R-squared	0.987286	Prob. Chi-Square(1)	0.3204

من خلال الجدول (3)، نلاحظ ان قيمة (p-value=0.3439) أكبر من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ان البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

3) مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالجدول 4)

جدول (4)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

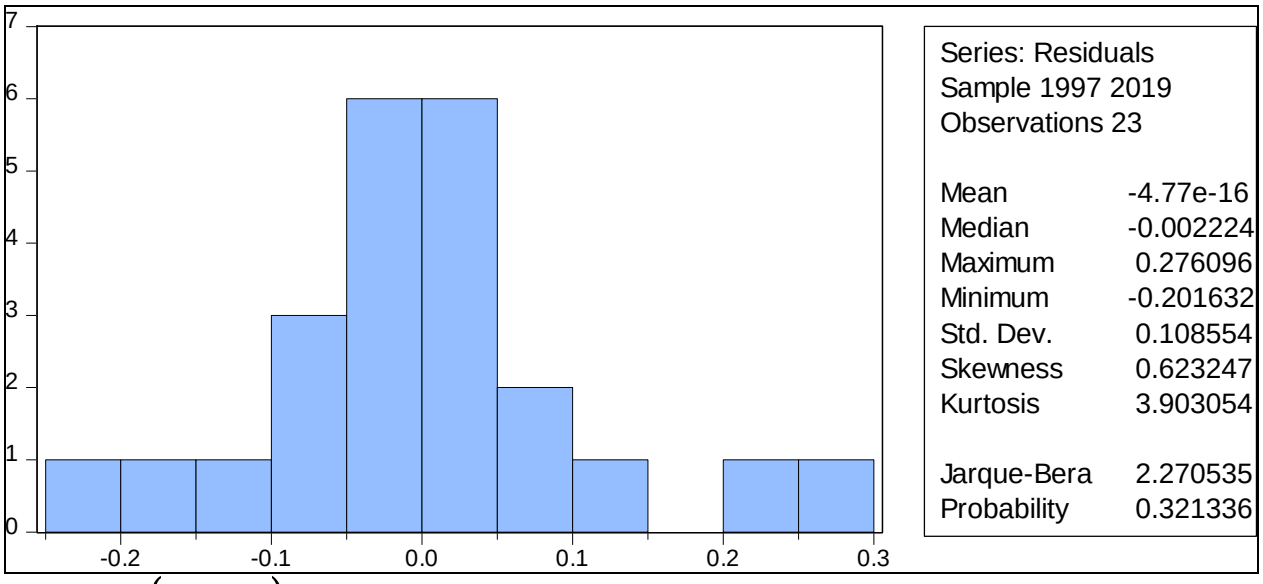

من خلال الجدول (4) نلاحظ ان (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت اكبر من $(\alpha = 0.05)$، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على ان البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

- : بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية الرئيسية الثلاثة تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل) من عدمه، باستخدام اختبار Bound Test، فكانت النتائج كما بالجدول (5) التالي:

جدول (5)

نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المقدر باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.87309	1
value Bounds		
Signif	I(0)	)I(1
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
1%	8.74	9.63

من خلال الجدول (5) نلاحظ ان القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic=13.87309)اكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (1%،5%،10%)، وهذا يشير الي وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

- : استخدام اختباري (CUSUM), (SUSUMQ) ، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية اخرى وبالأخص معلمات العلاقة طويلة وقصيرة الاجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين التاليين:

شكل (1)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

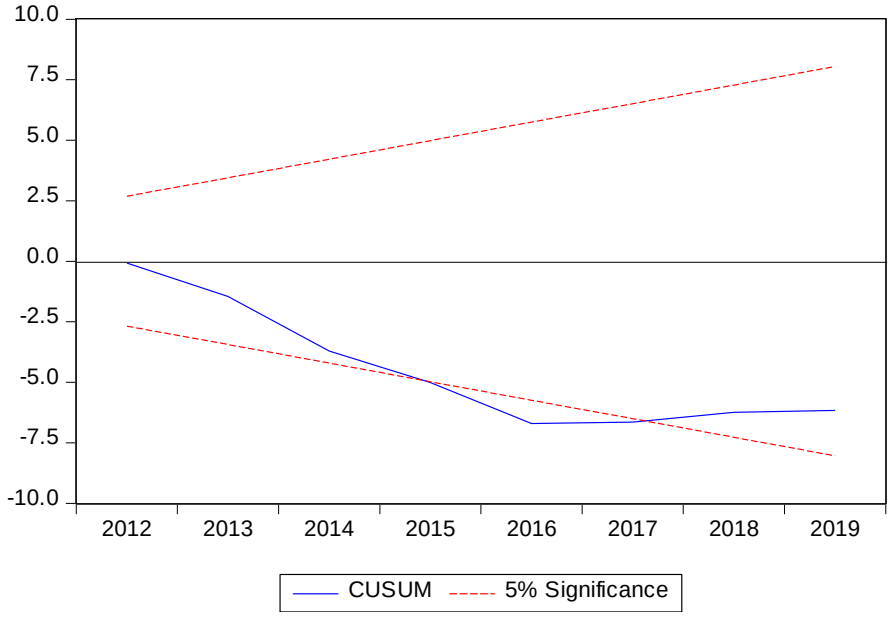

شكل (2)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المثالية (SUSUMQ)

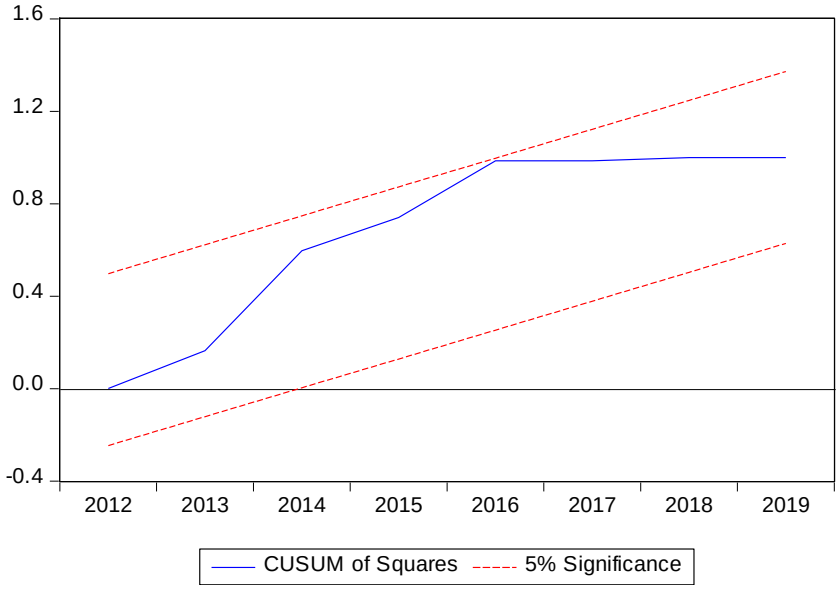

من خلال الشكل (2)، نلاحظ ان الشكل البياني للاختبار قد وقع خارج الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$، مما يدل على عدم تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM). اما الشكل (3)، نلاحظ ان الشكل البياني للاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند $\alpha = 0.05$، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المتتالية (SUSUMQ).

من خلال نتائج السابقة، يمكن ان نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية في ليبيا عن الفترة من 1995 إلى 2019. والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي التالي:

$\widehat{Logy}$ =0.339600775126*LOGY(-1) - 0.223198333228*LOGX
+ 0.915787313885*LOGX(-1) - 1.17696663367*LOGX(-2)
- 0.684980078412*DAMMY2011 + 11.8938652411
+ 0.0533503956396*@TREND + 1(من اجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي Logy، والمتغير التابع المقدر $\widehat{Logy}$. تم تمثلهما بيانياً فكانا على الشكل:

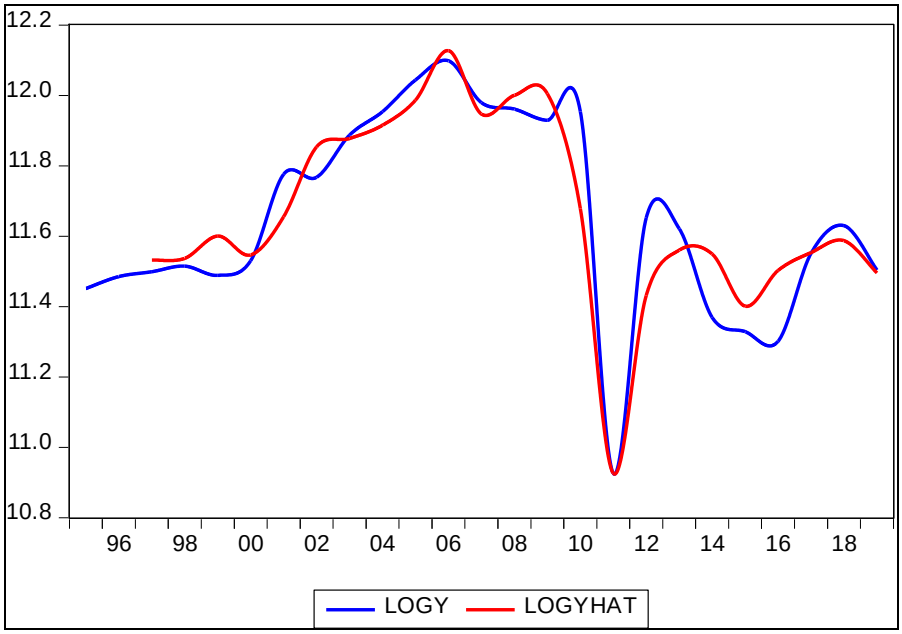

والذي من خلاله نلاحظ انه هناك شبه تطابق ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيLogyوالناتج المحلي الإجمالي المقدر $\widehat{Logy}$، مما يؤكد قوة النموذج المقدر

خاتمة

نتائج وتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

1-تم استخدام البرنامج الاحصائي باستخدام نموذج (ARDL): في القطاع المالي والنقدي

2-باستخدام نموذج (ARDL): اظهر بان النموذج القطاع المالي كأكل معنوي احصائيا

3-معنوية الانحدار للإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي والحد الثابت C كانوا معنويين

4- ان كل من الإيرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي استطاعا ان تفسر ما قيمته 0.9% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والباقي 0.04% تفسره عوامل اخري منها الخطأ العشوائي.

5-النموذج المقدر دو جودة عالية.

6-نلاحظ وجود قيمة 0.79% أكبر من 0.05% ∝ مما يدل على قبول فرضية العدم وهي البواقي غير مترابطة ذاتيا.

7-النموذج عدم احتوائية على مشكلة عدم التجانس التباين.

8-باستخدام اختبار F تبين عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرين.

9-وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات الضريبية وتنمية التكوين الرأسمالي في ليبيا ويمكن التنبؤ بيها خلال الفترة 1995- 2019م.

10- هناك تطابق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمقدر مما يؤكد قوة النموذج المقدر

11- خلو النموذج المالي والنقدي من أي مشاكل إحصائية يدعم عمليات الإصلاح الاقتصادي

12- الإصلاح الاقتصادي في القطاعين المالي والنقدي يتعكس بك سهولة على جميع القطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

13- الاقتصاد المعرفي يلعب دور كبير في تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي

ثانياً: توصيات

1- الاهتمام بالاقتصاد المعرفي لما له من دور في اجراء الإصلاحات الاقتصادية

2-اجراء الإصلاحات الاقتصادية لها دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

3-الاهتمام بالموارد البشرية حتى يستطيع الاقتصاد الوطني مواكبة التكنولوجيا العالمية

4-محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي لن يتحقق دون تطبيق الاقتصاد المعرفي والشفافية في المعاملات الاقتصادية الدولية.

قائمة المراجع

اولا: الكتب:

أبدوح، مُحَمَّد عمر. (2008). الاصلاح الضريبي بين اعتبارات الجباية والأسس العلمية للضرائب، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية

إبراهيم، غسان محمود. (2008). الاصلاح الاقتصادي من منظور فكري جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق

السريتي، مُحَمَّد أحمد. (2011). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2010). اقتصاديات الموارد الاقتصادية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

غنيم وأبو زنط. (2010)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

محبوب، خروبة. (2008). الاقتصاد الحضري. نظرية وسياسة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان

ثالثاً: البحوث والتقارير:

أبو عيادة، هبة توفيق. (2021). واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة بالدول العربية مركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين

الشبلي، هاجر على، الجابر، مُحَمَّد توفيق. (2022). واقع الدولة الليبية في الدفع نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة الجامعي، (35)

اسماعيل، مُحَمَّد، عبد المنعم، هبة. (2018) دور الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية في تطوير ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

العزاوي، ابتسام علي حسين. (2009). سياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاسها على التنمية الاقتصادية دراسة لبلدان مختارة، رسالة دكتوراه جامعة بغداد، العراق

الساعدي، حيدر عليوي شامي. (2015). الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار المباشر دراسة حالة العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، 10(33)

الشمري، مُحَمَّد جبار طاهر. (2012). دور الاقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي – مصر نموذجا. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

الفيتوري، عطية المهدي. (2021). الدينار الليبي والاصلاح الاقتصادي المفتقد للرؤية، مدونة مؤسسة Friedrich Ebert Shifting

النجفي سالم توفيق، سلطان، داوود سليمان. (2009). متطلبات برامج الاصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية العراق (47)

رشيد، مروان. (2009). متطلبات الأثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في مصر"، ورقة مجلة تنمية الرافدين 31(94) ، 171 -190.

طعان، صادق علي. (2015). الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق

كامل، عمر عبد الله. (1997). برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية الايجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار، القاهرة.